مسألة الاضطهاد الديني في مصر عصر سلاطين المماليك واقع أم خرافة؟

د. أحمد عبد الرازق عبد العزيز محمد

كلية الآداب/ جامعة الزقازيق/ جمهورية مصر العربية

The issue of religious persecution in Egypt The era of the Mamluk sultans Reality or myth?

Dr. Ahmed Abdel Razek Abdel Aziz Mohamed

College of Arts\ Zagazig University\ Egypt

ahmed_abuyossif@yahoo.com

Abstract

The novels revolve in modern references and studies on an important point in the study of the history of Egypt in the Mamluk era, namely, the question of the existence of the Fatimid in Mamluk Egypt, and the consequent existence of robbery and affirmation; but it spoke a lot about the oppression of the Mamluk sultans to the people of Dhimah during the reign of The Mamluks, and this has led to the divergence and influx of feelings between Muslims and the people of Dhimp, especially the Copts, although not in the face is more in the subcontinent, and then we had to clarify the problem that we may come out of a new result useful scientific research.

Keywords: persecution, religion, Egypt, Sultan, Mamluks.

الملخص

تدور الروايات في المراجع والدراسات الحديثة حول نقطة مهمة في دراسة تاريخ مصر في العصر المملوكي، ألا وهى المسألة المتعلقة بالوجود الذمي في مصر المملوكية، وما ترتب على ذلك الوجود من سلب وإيجاب؛ إلا أنها تحدثت كثيراً عن اضطهاد دولة سلاطين المماليك لأهل الذمة إبان فترة حكم المماليك، وقد أدى ذلك إلى تباعد وتأجج المشاعر ما بين المسلمين وأهل الذمة، وبالأخص الأقباط، وإن لم يكن في الظاهر فهى بشكل أكبر في الباطن، ومن ثم كان لزاماً علينا أن نوضح تلك الإشكالية التي ربما نخرج منها بنتيجة جديدة تفيد البحث العلمى.

الكلمات المفتاحية: اضطهاد، دين، مصر، سلطان، المماليك.

وعلى هذا الأساس تقع على الفلسفة الإسلامية مسؤولية التأصيل لفكرة التعايش بين الأديان فالأصل في كل دين هو إقامة علاقة حميمة بين الإنسان، وربه ثم بينه وبين سائر البشر من حوله والواقع أنه لم يدع دين من الأديان إلى معاداة البشر؛ أما قصة الحروب الدامية التي وقعت أحيانا بين اتباع الديانات فإنها ترجع في المقام الأول إلى توسعات استعمارية تفرضها ظروف العصر المختلفة وأوضح مثال لذلك الحروب الصليبية التي قامت بها أوربا على المشرق العربى، واستمرت قرابة مائتى عام؛ بالإضافة لظهور السلطة بمظهر حماة الدين الإسلامى، وثرواتهم التي كانت مطمعاً فقد كانت الدوافع السياسية، والاقتصادية هي المحرك الرئيسى لها بينما استُغل الدين ليكون شعاراً أو بالأحري قناعاً لتغطية تلك الدوافع الحقيقية بينما الإسلام هو دين السلام والإخاء والتعاون بين جميع البشر سواء كانوا مسلمين أو غير مسلمين ومن هنا يصبح على الفلسفة الإسلامية مهمة أن تستخرج تلك الحقائق الناصعة سائر الأديان السماوية الأخرى[1].

على الرغم من أن النظرية السياسية للدولة الإسلامية ظلت تمثل الإطار العام لكل من الدول التي قامت في مختلف أنحاء العالم الإسلامي في العصور الوسطى، فإن طبيعة نظام الحكم في دولة سلاطين المماليك جعلت لهذه الدولة خصائص ميزتها كظاهرة متفردة. ومن ثم اتخذت العلاقة بين سلاطين المماليك، ورعاياهم من أهل الذمة طابعاً خاصاً. وفي هذا المجال حرص السلاطين على تقرير التزامهم العدالة تجاه أبناء الاقليات الدينية – عملاً بتعاليم الدين الإسلامي– من ناحية، كما أنهم مارسوا عليهم ضغوطا شتى

إرضاء لأهل العمامة الذين اعتمد عليهم السلاطين كثيراً نظراً لنفوذهم الواسع من ناحية أخرى، كما أن الثروات التي اقتناها بعض اليهود والنصارى–نتيجة عملهم في الجهاز الإداري–كانت تسيل لعاب السلاطين في أوقات الشدة[2].

وبمعنى أوضح كان حكام الدولة بين شقين، وهو تحقيق العدالة تجاه أهل الذمة، وإرضاء أهل العمامة للاستفادة من فتواهم على حساب الضغط على أهل الذمة ؛ فكانت معادلة غاية في الصعوبة، أما المجتمع فشأنه كشأن المجتمعات في تلك الفترة، وهى الخضوع لآراء رجال الدين (أهل العمامة) إنما لم يكن هناك ضغينة – بالمعنى اللغوي– في نفوس المجتمع المصري المسلم تجاه أهل الذمة.

وقد حاول المماليك الاستفادة بذلك الوضع؛ فكان المال هو أحد أهداف المماليك في ثروات أهل الذمة، وهذا مع العلم أن المماليك فئة ليسوا مصريين، ولا ينتمون لهم بل حكموا مصر بقوتهم، ومن ثم فأى أفعال توحي باضطهاد لا علاقة للمجتمع المصري بها، وهناك العديد من الأدلة التي تؤكد على انسجام أهل الذمة في نسيج المجتمع المصري، والتآخي بينهم بما لا يدع مجالاً للشك في أقوال المؤرخين بإلصاق كلمة اضطهاد بالمصريين، وهذا هو محور بحثنا؛ فدفاعنا هنا عن المصريين كمجتمع.

وتتلخص أراء فيما يسمونه نفر من المؤرخين، والباحثين باضطهاد أهل الذمة في عدة نقاط أهمها: هدم بعض كنائسهم، وأديرتهم، وحل أوقافهم المحبوسة، أو تحويلها لجوامع كما حدث في عام 671هـ/1272م عندما دخل بيبرس كنيسة قمامة وحولها مسجدا وسماها المدرسة الخضراء، وفى عام 755هـ/1354م تحرك المسلمون على النصارى بسبب أراض وقف على كنائس وأديرة، وتم أخذها من قِبل رجال الدولة وعلى أثر ذلك هدمت لهم عدة كنائس، وقد تكرر هدم العديد من الكنائس والأديرة في جميع نواحى البلاد، كما حدث في أعوام 759هـ/1357م، 786هـ/1384م، 840هـ/1339م، وغير ذلك، وكان يصحب ذلك العديد من الأوامر التي تمنعهم من تجديد كنائس أو أديرة، وكان مصيرها الهدم، كما حدث في عام 846هـ/1345م[3]، وقد كفل الدين الإسلامي حرية العقيدة لأهل الذمة وعموما وجد بعض رجال الدين الذين رفضوا الإفتاء بهدم الكنائس، والأديرة، وكان الحل الوحيد لتسكين غضب العامة، وتجنب هدم الكنائس هو غلق الكنائس بمصر والجيزة لمدة عام، وسرعان ما فتحت دون التعرض لأديرة الرهبان، أو الكنائس التي بالضواحي، وغيرها من البلاد[4]، ففي أوقات الاضطرابات وقف الشيخ ابن دقيق العيد موقفا حازماً أمام مسألة هدم الكنائس التي أفتى الفقهاء بوجوب هدمها أثناء حوادث 700هـ/1300م، وتشهد بعض الوثائق بأن الحماية كانت تتوافر لهم، ولأملاكهم من خلال أحكام القضاة المسلمين[5].

وكان لرد الفعل الغربي ذا أثر كبير على سلاطين الدولة؛ فعلى سبيل المثال بعث ملك القسطنطينية في عام 701هـ/1301م سفارة إلى القاهرة لتشفع في فتح الكنائس، ففتحت بعضها، وتكرر الأمر عن طريق ملك برشلونة عام 703هـ/1303م وفتحت كنيستي حارة زويلة والبنداقنيين بالقاهرة بعد قبول هديته وشفاعته[6]، ويبدو أن ملك القسطنطينية كان يحمل لواء حماية النصارى في الشرق بدليل أنه بعث يشفع في فتح عدة كنائس عام710هـ/1310م، وبالفعل قبلت شفاعته[7].

وقد مارست السلطة الحاكمة وبالأخص في عصر المماليك الجراكسة أسلوب التعدي على المؤسسات الاجتماعية، والتي تتمثل في الأوقاف نظرا لما تمر به البلاد من ضائقة مالية، وبدأت هذه الممارسات بيد الأتابكي برقوق في ذي الحجة 780هـ/ مارس 1378م[8] وبما أن أهل الذمة كانوا يعيشون داخل الإطار العام للمجتمع المصري فلم يكونوا بعيدين عن مثل تلك الممارسات حيال المؤسسات الاجتماعية الخاصة بهم، فعندما بلغت الأوقاف الأحباسية على الأديرة، والكنائس خمس وعشرين ألف فدان عام 759هـ/1357م استولى عليها السلطان الناصر حسن، وفرَّقها على الأمراء زيادة على إقطاعاتهم، وأبطل الأوقاف، التي كانت على الأديرة، والكنائس بيد النصارى[9] وعلى أيه حال فقد وجدت بعض الحالات التي دلَّت على استهانة السلطة الحاكمة بالأوقاف، وشئون إدارتها كما حدث مع أهل الذمة في رمضان 841هـ/1437م، طلع شخص من الأسافل إلى السلطان الأشرف برسباي وقال له "**اجعلني في التحدث في مواريث النصاري واليهود**" مقابل إرسال مبلغ معلوم شهريا للخزينة فأجابه السلطان، ورفع يد بترك النصارى واليهود، من التحدث في ذلك.[10]

بينما كانت مظاهر التضييق عليهم في الملابس وأسلوب الحياة بالإضافة لطردهم من الدواوين هو نوع آخر من زيادة المشاحنات، كما حدث في عام 700هـ/1300م عندما أمر السلطان محمد بن قلاوون بتغيير زى النصارى واليهود، وكان سبب ذلك أن مغربياً عظَّم شخصاً يلبس عمامة بيضاء اعتقد أنه مسلما، ولما تبين أنه نصرانياً تكلم مع السلطان محمد بن قلاوون بتغيير زي أهل الذمة ؛ فأصدر مرسوماً بلبس اليهود عمائم صفر، والنصارى زرق، والسامرة حمر وعدم استخدامهم في الدواويين الحكومية، فأجابوا لذلك الأمر، وقد تكررت تلك القيود بشكل أكثر مما ضيق عليهم أسلوب الحياة، كما حدث عام 754هـ/1353م بالإضافة للقيود السابقة فيلزم عليهم عدم الركوب مع مكاري مسلم وينزلون عن البهائم إذا مروا بمسلمين ويدخلون الحمام وبرقابهم صلبان خشب وأشياء أخرى من هذا القبيل، وتكرر ذلك في أعوام 803هـ/1400م، 822هـ/1419[11].

وفي عام 854هـ/1450م "**نودى بالقاهرة بأن لا يلبس النصارى واليهود على رءوسهم أكثر من سبعة أذرع من العمائم**" وقد يبدو ذلك القرار ليس بجديد، ولكن الجديد هو فرض المماليك الجلبان على المتعممين عدم ركوب الخيل، وركبوا عوضا عنها الحمير مما جعل أحد المتعممين يقول "**قد ألحقنا هؤلاء المماليك الأجلاب بأهل الذمة في عدم ركوب الخيل، فلا قوة إلا بالله**"[12]، فقد كانت تلك الجملة دليل واضح على الامتهان، والإذلال لمن يتصف بتلك القيود، ودليل آخر على اعتياد أهل الذمة على تلك القيود التي تأتي من قِبل السلطة الحاكمة، ويؤكد أحد الرحالة أن القيود المفروضة على اليهود في الملبس لتمييزهم عن المسلمين والمسيحيين، لم تكن ملزمة وصارمة في كل الأوقات؛ بل على فترات متقطعة، ولم يلتزم اليهود رجالاً ونساءً بتلك الحدود في الملبس غالباً[13]، وقد لاحظ الرحالة جوزيف بتس أن ملابس أهل الذمة مختلفة نسبيا عن ملابس المسلمين[14]، ورغم ذلك فإن رأيه غير ملزمٍ؛ لأن رؤيته لذلك مجرد صورة التقطها عندما كان بمصر، وليس نتيجة تعايشه معهم، ورغم كل هذا فإن تلك القيود سرعان ما خفت بمجرد الوقت وسرعان ما يتم الاعتماد عليهم كما كانوا في الدواوين لخبرتهم بالأمور المالية.

كل هذا بالإضافة إلى إرهاقهم بالمال سواء بالمصادرة، أو رغبة في النفقة على الجند، أو لفداء أسرى المسلمين، أو بسبب أفعالهم الانتقامية كالحريق أو غير ذلك مثلما، حدث عام 663هـ/1264م حيث دفع النصارى للخزانة خمسين ألف دينار بينما في عام 709هـ/1309م التزم أهل الذمة بدفع سبعمائة ألف زيادة كل عام عن الجزية، وتكررت تلك الأوامر فى أعوام 764هـ/1362م، 791هـ/1388م وقد كثرت مصادرة اليهود والنصارى وفرض المال عليهم بشكل كبير، كما حدث في أعوام 817هـ/1414م، 919هـ/1513م وربما ذلك لما مرت به البلاد من أزمات اقتصادية جعلت أيادى رجال الدولة تمتد لكل من معه مال، وهذا ما أكده الرحالة عوبديا عندما أشار لفرض ضرائب عديدة على يهود القاهرة تقدر بخمسة وسبعين ألف قطعة من الذهب من أجل النفقة على الجند لقتال العثمانيين في حلب، وكانت شهادته منصفة عندما قال: وكذلك الحال للنصارى والعرب[15]، ليؤكد هذا الرحالة اليهودى أن ماكان يُفعل بأهل الذمة من بعض الأفعال التي تدخل تحت دائرة الاضطهاد كالمصادرات والاستيلاء على أموالهم، إنما يُفعل مع بقية الشعب المصري بمختلف فئاته ففي المرحلة الأخيرة من الدولة اختلف الوضع بالنسبة لأهل الذمة، فقد أصبح الجميع سواسية لا فرق بين مسلم وذمي، ليصبح جمع المال هو سلاحهم للخروج من الأزمات المتتالية دون النظر للدين.

وفي هذا السياق لا نستطيع إخفاء أو تجاهل بعض الخلاف بين المسلمين والنصارى ففي عام 745هـ/1344م حدث خلاف في منيه السيرج بين المسلمين، والنصارى لبيعهم الخمر حتى ضرب أحد المسلمين نصرانيا فسال دمه؛ فتجمع عليه أثناء صلاة الجمعة النصارى، وضربوه فثار المسلمون، ونهبوا بيوت النصارى، ونال النهب بيوت المسلمين حتى قبض على بعضهم، وسجنوا، وأصبحت البلد خرابا بسبب ذلك "**نحو شهرين حتى عاد أهلها إليها**"[16]، ومثل ما حدث في عام 785هـ/1383م حيث احتفل المسيحيون بزواج أحدهم بوجود المطربين والموسيقيين في إحدى القرى، ووقت تسبيح المؤذن قبيل صلاة الفجر صعد إليه عدد من النصارى، وأنزلوه، وضربوه ونال إمام المسجد، والخطيب نفس الإهانة، وبعرض الشكوى للسلطة الحاكمة، ضرب رقاب ستة ممن شاركوا في الاعتداء عليهم[17] ربما شدة العقوبة هى ما كانت تأجج مشاعر الحقد، والكراهية بين أبناء الديانتين؛ فكثيراً ما كانت العقوبة قاسية، وبعيدة عن العدالة.

وفي عام 843هـ/1439م خرج بعض مسلمي دمياط لقتال قراصنة الفرنج بالبحر الاحمر، ولكنهم استشهدوا، وبقيام العزاء لهم أقام أحد النصارى فرحاً "**وأظهروا الشماتة والمسره بما أصاب المسلمين**" وكان هذا النصراني متهما بالتجسس للفرنج، وبعرض الأهالي شكواهم للقاضي أعلن النصراني إسلامه، ولكن المسلمين قتلوه، وهاجموا كنائس النصارى بدمياط، ونهبوها مما أدى لغضب السلطان على أهل دمياط، ولكن سرعان ما عفا عنهم بعد تدخل رجال الدولة[18]، نلاحظ رعونة العقاب على العامة بدمياط من حرق كنائس ونهبها، وقتل إنسان ليس لهم الحق في قتله، فما بين الحادثين السابقين شدة، ورعونة في العقوبة تزيد الفجوة بين أصحاب الديانتين؛ إذن نخرج لنتيجة هامة أن السلطة الحاكمة تسببت في تأجج المشاعر بين أصحاب الديانتين لاختلاف العدالة.

ولكن عزاءنا في تلك الحوادث هى أنها نادرة، وفريدة ليس من شأنها تعكير حال الوئام التي دامت بين المسلمين وأهل الذمة؛ فقد عاش أهل الذمة في نسيج المجتمع المصري حيث طبقت عليهم الحقوق من السلطة التي لا تفرق بين مسلم، وذمي، وإن كان هناك اختلافات وشجارات بين أبناء الدين الواحد فهذا يعني بطبيعة الأمر وجود خلاف بين المسلمين، وأهل الذمة، والتي سريعاً ما تزول.

والملاحظ أن أهل الذمة قاموا بإجراءات مماثلة لما حدث بل لجأوا لأعمال استفزازية وانتقامية مثل إحراق بعض أحياء أو مساجد القاهرة، كما حدث في عام 663هـ/1264م، وفى ربيع آخر 720هـ/مايو 1320م قام عامة المسلمين بهدم بعض كنائسهم وأديرتهم في أنحاء البلاد، ولم يمض سوى شهر من حرق الكنائس حتى وقع الحريق الذي التهم أجزاء من أحياء القاهرة، وهنا كان الرأى العام غاضب وساخط ؛ فخضعت السلطة الحاكمة لذلك الرأى؛ بتهدئة الطبقات الشعبية بالضغط على أهل الذمة إرضاءً لهم، فقد قُبض على ثلاثة نصارى معهم فتائل النفط اعترفوا بفعل ذلك، فصاح العامة لا دين إلا الإسلام، فخاف السلطان الفتنة وأمر بأن "**من وجد نصرانيّاً فدمه وماله حلال**" فصاحوا "**نصرك الله يا ناصر دين الإسلام**" وفى موضع آخر قبض على نصرانيٍّ بيده خرقة بها قطران، ونفط واعترف بأن جماعة من النصارى لهم اليد الطولى في ذلك انتقاماً من هدم كنائسهم، وقد اعترفوا بوجود أربعة عشر راهباً تحالفوا على ذلك، فقبض عليهم فصاح العامة "**يا سلطان الإسلام انصرنا على أهل الكفر ولا تنصر النصارى**" ولا شك أن تصرف العامة المسلمين هنا ناتج من إحساسهم بإهانة دينهم، وظلم السلطان لهم، وإعزاز غيرهم من أهل الذمة، وقد شارك أهل مصر من أهل السلطة، وحتى العامة وغوغاء البلاد في إطفاء الحريق، ليشمل الحريق الحارات والبيوت والجوامع، وقد تكرر نفس الحريق في عام 751هـ/1350م بحرق خط البندقانيين كما خربت العديد من المبانى على أثر ذلك، ووجد بأماكن الحريق زيت، وقطران[19]. وتكرر الأمر عام 754هـ/1353م، 781هـ/1379م[20]، وهنا نلاحظ أن تلك الحرائق كانت في سنوات محددة، ولم تكن طوال عصر المماليك؛ وسريعاً ما تزول المشاحنات مع السلطة.

وعموما لقد كانت قرارات السلطان الناصر محمد للعامة قد أدت لتجرئهم على النصارى، فقد أساء الناصر محمد القرار، فمن أجل إرضاء العامة وبعض الهتافات زادت المشاحنات اشتعالاً وجنب رجال الأمن والسلطة مسؤوليتهم في التصدي لتلك الأفعال، ومعاقبة الجناة بشكل عادل. فقد كان معظم هذه الحرائق يلقى القبض على مرتكبيها مع أدوات الحريق، ومع ذلك لم يتعرض أهل الذمة لمثل هذه المضايقات، والذي يسميه نفر من المؤرخين اضطهادات إلا في أوقات الشدة.

ولم يكن هذا فقط حيث وجدت إجراءات مشددة من جانب السلطة الحاكمة تجاه أهل الذمة أمام تلك الحرائق، ففي عام 692هـ/1292م نادى السلطان الأشرف الخليل بن قلاوون بمنع استخدام أهل الذمة عند أمير أو غيره إلا إذا خرج عن دينه وأسلم، وإن أي أمير عنده كاتب منهم ليس عنده إلا الإسلام أو القتل، ونفس الأمر للمباشرين، فزادت الفتنة بتعقب العامة لهم، ونهب ثرواتهم وبمرسوم عام 700هـ/1300م من عزلهم من الدواوين، قصد الأمراء عزل سنقر الأعسر من الوزارة فضُرب حتى أسلم من شدة الألم وتكرر الأمر من إسلام العديد خوفاً من القتل والإهانة كما في أعوام 720هـ/1320م، 784هـ/1382م، 822هـ/1419م[21]، ولم يكن اعتناق أهل الذمة للإسلام هروبا من الاضطهادات بقدر وجود أسباباً اقتصادية، وعقائدية أخرى أدت إلى ذلك حيث أشار المقريزي لاعتناق أربعمائة وخمسين نصرانياً بمدينة قليوب في يوم واحد[22].

ومن تلك الفقرة نؤكد أن دخول بعض الذميين الإسلام جبراً، لم يكن إلا حالات فردية، وليست طوال العصر بما يدل على أن عبارة الاضطهاد الديني أكذوبة نماها البعض. ولكن ذلك الوضع سبب مشكلتين أولهما: الحق لمن دخل دين الإسلام التسلط على المسلمين؛ لأنهم بذلك أصبحوا أصحاب دين واحد، وثانيها: كثرة الارتداد والرغبة في العودة لدينهم مما سبب احتكاكاً مع السلطة الحاكمة ورجال الدين الإسلامى؛ وذلك مثلما حدث في عام 781هـ/1379م عندما أمر السلطان بضرب أعناق جماعة من النصارى؛ لأنهم ارتدوا بعد إسلامهم، وتكرر الأمر عام 785هـ/1383م، 836هـ/1432م[23].

حيث يذكر المقريزي أن النصارى واليهود "**اقتنوا الجواري الأتراك والمولدات، واستولوا على دواوين السلطان والأمراء... وتعدوا طورهم في الترفع والتعاظم**"[24]، وأكد ابن تغري بردي في حوادث 856هـ/1452م أن أهل الذمة المصريين كانوا على قدر رفيع يتيح لهم اقتناء الجواري المسلمات من خلال أمر ناظر الجوالي شرف الدين موسى للنصارى، بإحضار ما لديهم من الجواري المسلمات[25].

وبعد هذا العرض السابق كان لزاماً علينا الدفاع على حد قول المؤرخين، والباحثين، والرحالة عن إبعاد تهمة اضطهاد أهل الذمة، فلقد روى عن الرسول "صلى الله عليه وسلم" **أنه قال** "**ستفتح عليكم بعدى مصر فاستوصوا بقبطها خيرا، فإن لكم منهم صهرا وذمة** "فقد دخلوا الدين الإسلامي طواعية ودون إكراه فلم يكن الإسلام ليجعل الناس على عقيدة واحدة أو يفرض عليهم دينه، إذ قال تعالى "**وَلا يَزَالُونَ مُخْتَلِفَيْنِ**"[26]، ومن ثم فلا بد من التعايش والتعارف في أمن وسلام، ودون المساس بمعتقدات الآخر.

والواقع أنه منذ سمح المسلمون لأهل الذمة بأن يحلوا محل الموظفين البيزنطيين تكونت منهم فئة من الخبراء في شئون المال، والادارة – لا سيما الأقباط – لم تستطع الدولة الاستغناء عنهم رغم محاولات أهل العمامة من فقهاء، وقضاة الاستغناء عنهم؛ فقد أصبحوا حالة في منظومة الجهاز الاداري بالدولة[27].

وعلى هذا الأساس كان على ولي الأمر، وحاكم البلاد رعاية أهل الذمة، وألا يحملوا السلاح، أو بيع الخمور، وغير ذلك من الأمور التي كان تطبيقها استثناء لظروف ما، وعليهم دفع الجزية وهى ضريبة بسيطة مقابل حمايتهم والدفاع عنهم لعدم اشتراكهم في الجيش، وفى حالة اشتراك أحدهم تسقط عنه الجزية وتفُرض على القادرين فقط [28]، وفي المقابل يدفع المسلم الزكاة.

ومما يؤكد تمتع أهل الذمة بقدر كبير من الحرية عصر سلاطين المماليك على عكس ما تشير الأقلام المسمومة هو أن غالبهم كان يبدأ اسمه بكلمة الشيخ ثم يحمل لقباً مضافاً إلى الدولة مثل ولى الدولة أو ولى الدين، وهذا غير الألقاب الأخرى مثل الشيخ الموفق، والشيخ الصفي، وإذا أسلم أحدهم تسقط الألف واللام مع إضافة لفظ الدين مثل الشيخ موفق الدين وهكذا[29]؛ وهذا يؤكد أن ما كانت تفرضه الدولة عليهم من قيود إنما يرجع لظروف وسياسة معينة لها مغزى معين ألا وهو تأييد رجال الدين لهم في مواقفهم وتهدئة الشعب، وفرصة قوية لهم للاستيلاء على أموال أهل الذمة بشتى الطرق دون وجود من يخالفهم الأمر؛ لتأييد رجال الدين لهم في ذلك الأمر.

وتؤكد المصادر على اهتمام حكام سلاطين المماليك بإنصاف أهل الذمة؛ فتشير إلى أن السلطان الظاهر بيبرس مثلا كان "**متى رفع إليه يهودي أو نصراني... ظلامة على أحد من أعيان دولته أنصفه**"[30].

وفى عام 709هـ/1309م جاء لمصر وزير المغرب الأقصى في زيارة بغرض الحج، ولاحظ تمتع أهل الذمة بصلاحيات كثيرة؛ فغضب من ذلك، وتحدث مع السلطان الناصر محمد بن قلاوون في هذا الأمر، وأشار على السلطان بضرورة تطبيق الشروط العمرية، وإعادة لبسهم العمائم البيض والتخفيف من هذه القيود، ولكن السلطان رفض ذلك بسبب قول الشيخ ابن تيمية عندما قال له: حاشاك أن تنصر أهل الذمة، ولكن لم تدم تلك الأمور فقد كانت سياسة التسامح من رجال الدولة متواجدة، ولكن كما أشرنا من قبل أن أهل العمامة كان يهابهم رجال السلطة الحاكمة لما لهم من تأثير على المجتمع المصري؛ ففي عام 820هـ/1417م سمح للنصارى بتخفيف القيود عليهم بلبس ملابس القضاة وركوب الحمير واستخدام المسلمين[31].

ومن جهة أخرى احتفظ الأقباط بنظمهم الخاصة في الحياة كما احتفظوا بكنائسهم الكثيرة في القاهرة، وسائر بلاد القطر المصري، وقد عدد المقريزي أديرة القبط بالوجه القبلي، وهذا بخلاف الكنائس العديدة المنتشرة في جميع أنحاء البلاد المصرية، كذلك

احتفظ اليهود في مصر بمعابدهم حيث ذكر الرحالة اليهود لوجود معبدان بالإسكندرية، ومعبدان بالفسطاط والجيزة[32]، كما أشار المقريزي لوجود أحد عشر معبداً كما حافظوا على عوائدهم، ونظمهم الموروثة[33]، وهذا بخلاف احتفاظ القبط ببطرك يخلع عليه السلطان خلعة البطركية، ويعامل باحترام في المكاتبات الرسمية الصادرة من الديوان السلطاني[34].

فلم تكن الأحداث التي صورها البعض باضطهاد سوى أحداث عادية لا يمكن تعميمها، ولا تشكل أزمة تشق الصف في المجتمع المصري؛ فقد عاش أهل الذمة، وبالأخص الأقباط متداخلين في نسيج المجتمع المصري يتأثرون به، ويؤثرون فيه يفرحون لفرحه، ويحزنون لحزنه، وخير دليل على ذلك تطابق العادات، والتقاليد عند المجتمع المصري بشكل عام سواء أهل الذمة أو المسلون، بل ومارس أهل الذمة حياتهم بشكل عام يتمتعون بكامل حقوقهم الشرعية.

والجدير بالذكر أن كثيراً من الرحالة الغربيين نفوا مسألة اضطهاد المسلمين لأهل الذمة دون أن يشعروا، حيث ذكر الرحالة ميشلوم أن بالإسكندرية ستين عائلة يهودية[35]، بينما عبوديا ذكر أن بالإسكندرية خمسة وعشرين أسرة[36] أما عددهم بالقاهرة فقد ذكر ميشلوم بوجود ثمانية آلاف أسرة يهودية[37]، أما عوبوديا في عام 893هـ/1487م ذكر لوجود سبعمائة أسرة[38] بينما فيلكس فابري أشار أن عددهم خمسة عشر ألف يهودي[39]، أما أرنولد هارف فأشار لوجود عشرة آلاف يهودي[40]، وذكر جان تينو لوجود أكثر من عشرة آلاف يهودي[41]، أما جيستل فقال "**يقال أن بالقاهرة خمسة عشر ألف يهودي**"[42]، فقد أشار الرحالة عويديا إلى وجود خمسه وعشرين أسرة يهودية بالإسكندرية وسبعمائة أسرة بالقاهرة، بينما أشار بعض الرحالة الغربيين بأن أهل الذمة بمصر في تلك الفترة يقدرون بعشرين ألفا في القاهرة وحدها، نصفهم أقباط والنصف الآخر يهوداً حيث عمل اليهود بالتجارة وحظوا وتمتعوا بثروات بسببها[43]؛ وإن كان هناك مبالغة في بعض الأرقام الواردة من الرحالة إلا أنها تدل على تأقلم أهل الذمة مع أخوانهم المسلمين.

وقد ظهر جليا وضع اليهود، ومدى حريتهم ويجب التأكيد على أن الوظائف، والأعمال التي مارسها اليهود في المجتمع المصري عصر سلاطين المماليك كانت غالبها تتصل بالتجارة، والربح المادي، أو الصناعات المميزة التي يعتمد عليها السكان، والتي تباع بأسعار مرتفعة لتحقيق أعلى دخل مادي لليهود، لذلك كانوا يعيشون ضمن الطبقة الوسطى التي كانت تضم فروع التجارة، والحرف[44] حيث كانت توجد بالقاهرة ثلاثة مطابخ للسكر يمتلكها ثلاثة من اليهود، وكان لهم سوق يعرف بأسمهم، وعمل بعض نساءهم كدلالات، وهى من تقوم بالمرر على السيدات في منازلهن لعرض ما يحتجن إليه من ملبوسات، أو مفروشات؛ مما يوفر عليهم مشقة الخروج إلى الأسواق، ومنهم من عمل في مهنة التنجيم لمدة تزيد عن أربعين سنة، وذاع صيته، وكذلك حرفة النسخ[45].

أما المقريزي فقد أكد أن أكثر ما يتعيش منه النصارى واليهود في كتابة الخراج والطب، وفي عام 852هـ/1448م مُنع أهل الذمة من ممارسة الطب لعلاج المسلمين، ولكن دون جدوى ليتيقن المسلمون أنهم السبب في علاجهم، وفي نفس العام ضُرب أحد وكلاء السلطان في المخاصمات مائة سوط لتهديده أعيان الأقباط، في حين أشار المقريزي لامتياز أهل الذمة بركوب البغال ولبس الملابس الجليلة، أما الرحالة جوزيف بتس فقد أشار إلى أن الرقيق المباع في هذه البلاد لا يجبر أبدا على التحول للإسلام**(46)**.

ويذكر ميشلوم أنهم "**يعيشون في حي يخصهم**"[47] وأشار تينو أن "**لليهود شارع يخصهم به كنيس وسوق**"[48] بما يعني أن لهم مساكن، وحي خاص بهم به كل ما يحتاجه اليهودي من سلع، ولهم سور يحميهم، ويغلق أبوابه عليهم، ولا تفتح إلا في الصباح[49] بما يدل على أن هذا الوضع كان بموافقة السلطة الحاكمة، ولكن أشار أحد الباحثين أن حقيقة الجيتو (الشارع اليهودي) اليهودي في الغرب الاوربي/ الكاثوليكي عبارة عن بنيان اقتصادي اجتماعي يمثلون الطبقة الوسطى والدنيا، والغرض الحفاظ على وضع الطبقات، لذا أصبح الجيتو في أوربا مسألة حيوية لليهود ليضمن بقاءهم والحفاظ على هويتهم، وبذلوا الأموال لحكام أوربا للحصول على حي خاص بهم، ونتج عن هذا وجود شخصية مستقلة داخل المجتمعات التي يعايشونها، وهذا الوضع اختلف في مصر حيث عاشوا في كل مكان بأرض مصر، وعملوا في بعض الحرف مع المسلمين[50]، وهذا ما جعل الرحالة ميشلوم يؤكد أن اليهود يفعلون مثل المسلمين في كل الأراضي، والأقاليم التي تتبع سلطان المماليك[51].

وعموما نلاحظ أمران الأول أنه في الوقت الذي كان فيه أهل الذمة ينالون السطوة والنفوذ منذ الفتح العربى 641هـ/1243م وحتى نهاية عصر سلاطين المماليك عام923هـ/1517م، حيث تولوا المناصب الإدارية العليا بحكم خبرتهم في المال والإدارة، وبالذات القدرة في جمع الضرائب بشتى الطرق من المصريين بصفة عامة، إلا أنهم في نفس الوقت طبق عليهم الأمر الثاني، وهو تعنت الحكام في بعض الأوقات "**بما يسمونه هم اضطهاد**"، وإنما وضعهم الإداري وجمعهم للضرائب من مختلف طبقات المجتمع المصري جعلهم في دائرة مغلقة على أنفسهم، وجعلت بينهم وبين المجتمع المصري سدًّا– لاسيما وجود فئة كبيرة منهم اختلطت مع المجتمع بحكم أعمالهم البسيطة أو احتفالاتهم الدينية– ؛مما جعل المجتمع المصري يتربص بهم ويريد الإيقاع بهم في فترات من شيمتها إثارة الفتن، ورغم ذلك فهذا لا ينفى تعاون أهل الذمة مع المجتمع المصري في شتى الأنشطة الاقتصادية وكذلك أعمال السخرة في الاحتفالات والأعياد وحتى رفع الضرائب، وإن كانت القرارات والأوامر تصدر ضد الفئة الإدارية، فإن بقية أهل الذمة يتحملون معهم العقاب.

وقد كانت هناك أدلة قوية تشير لروح الوئام، والتعاون بين المسلمين، وأهل الذمة مثل مشاركتهم لبعضهم البعض في العديد من المناسبات سواء كانت محببة لدى المصريين أو غير ذلك، مثل استجابتهم لأوامر السلطات الحاكمة (والي أو محتسب) بتزيين الحوانيت، والأسواق، والتجمع على طول طريق الموكب السلطاني، وهم يحملون كتبهم المقدسة، والشموع الموقدة. مشاركة منهم في هذه المناسبة مثلما حدث عام 659هـ/1260م حيث أعاد السلطان الظاهر بيبرس إحياء الخلافة العباسية بمصر؛ فخرجت طوائف المصريين لاستقبال الخليفة العباسي "**أبو القاسم أحمد**" وبينهم اليهود يحملون التوراة، والنصارى يحملون الاناجيل، وتكررت مظاهر تلك المناسبات أثناء عودة السلطان الظاهر برقوق إلى عرش السلطنة عام792هـ/1390م[52].

وفي عام880هـ/1475م خرج المصريون، وبينهم اليهود، والنصارى لاستقبال السلطان الأشرف قايتباي أثناء عودته من بيت المقدس بعد أن ضبط أحوالها، وأزال الظلم عنها[53]، وعندما قتل سنجر الشجاعي عام 693هـ/1293م انتابت الناس مشاعر الفرح بسبب ظلمة حتى أن المشاعلية طافوا برأسه على البيوت ثلاثة أيام ليلطمها الناس مقابل أجر معين، وشارك أهل الذمة في ذلك حيث "**كان أكثر أهل مصر من المسلمين والنصارى واليهود والسامرة يعطون للذين يطوفون برأس الشجاعي شيئا، ويصفعونه**"[54].

وقد شارك أهل الذمة لاخوانهم المسلمين ولكن في أعمال السخرة جبرا أثناء شق خليج جديد من النيل في ربيع آخر818هـ/1415م حيث ركب السلطان المؤيد شيخ إلى الموقع وألزم والي القاهرة الجميع للمساهمة في أعمال الحفر حيث "**اخرج والي القاهرة جميع اليهود والنصارى. وكثر النداء في كل يوم بالقاهرة على أصناف الناس بخروجهم للعمل**"[55]، وتكرر الأمر بعد ذلك بشهر أثناء خروج الأمير صارم الدين إبراهيم ابن السلطان لموقع الحفر؛ حيث ألزم الجميع للعمل يومين "**ما بين مسلمين وأهل الذمة**"[56]، وسواء كان خروج أهل الذمة من تلقاء أنفسهم في تلك الظروف أو المناسبات، أو اجباراً من ممثل السلطة الحاكمة، فقد كان هذا ما يسري على بقية المجتمع المصري دون تفرقة، فقد اشتركوا مع إخوانهم المسلمين في تلك الأحداث.

ومن الناحية الاقتصادية كان تأثير النيل على المصريين فعال؛ فعندما تتوقف مياه الفيضان عن الزيادة يعم الضرر على جميع فئات المجتمع المصري سواء مسلمين أو ذميين، ولذا نجدهم متكاتفين لإزالة آثار الأزمة حتى، ولو بالتضرع إلى الله والخروج إلى الصحراء لصلاة الاستسقاء مثل ما حدث في عام 775هـ/1373م حيث خرجت جموع المصريين مسلمين وذميين إلى الصحراء لصلاة الاستسقاء[57]، وتكرر نفس الأمر عام 854هـ/1450م وخرج الجميع إلى الصحراء حيث أحضروا الأطفال من المكاتب، وعلى رءوسهم المصاحف، وخرج طائفة اليهود، والنصارى وعلى رءوسهم التوراة، والانجيل[58].

أما من الناحية الاجتماعية فتشير الوثائق اليهودية المعروفة باسم "**الجنيز**ا" التي كتبت بأيدي بعض المسلمين، والمسيحيين الذين كانت تربطهم باليهود علاقة من نوع ما لتمتعهم بحرية اجتماعية، والتي أحيانا ما كانت تفرضها بعض القيود لسبب أو لآخر من جانب الدولة، وتشير الوثائق لتملك أهل الذمة للعقارات في جميع أنحاء البلاد؛ أما عن طريق البيع، والشراء، أو الوراثة كما كانوا يتعاملون مع المسلمين في عمليات البيع، والشراء في حرية تامة في ظل قوانين الدولة آنذاك، كذلك كانت تصرفات أبناء الأقليات الدينية القانونية مثل البيع، والرهن، والوقف وغير ذلك من العمليات القانونية تتم على أيدي أحد القضاة المسلمين، وفي بعض الأحيان

كان الشهود على هذه التصرفات القانونية من المسلمين، وأحيانا من الذميين[59]، وهذا ما أكده أحد الفقهاء حيث أشار ابن الأخوة المتوفي عام 729هـ/1328م حال أهل الذمة في زمانه، فيقول إن دورهم صارت تعلو دور المسلمين، ومساجدهم؛ وصاروا يدعون بالنعوت التي كانت للخلفاء، ويكنون بكناهم كما "**ركبوا مركوب المسلمين، ولبسوا أحسن ملبوسهم**" ووصلوا لأرفع المناصب الإدارية بالدولة بالإضافة للمكانة، والواجهة الاجتماعية[60]، بينما أشار ابن الحاج إلى أن كثيرا ما يفضل المسلمين تعليم أبنائهم في كتاتيب النصارى حتى يجيدوا الحساب[61]، ربما ذلك لما لهم باع طويل من المهارات الحسابية في دواوين الدولة.

وقد شارك أهل الذمة المصريين أحزانهم ؛ فعندما توفى شيخ الإسلام ابن حجر العسقلاني عام852هـ/1448م "**كان يوما عظيما على المسلمين حتى على أهل الذمة**"، وبكاه النصارى واليهود قاطبة[62]، وشاركوهم كذلك احتفالاتهم، وأعيادهم بالرقص، والغناء على إيقاع الطبول، والزمور؛ بالإضافة للهو، والتسلية مع مظاهر الفساد، والانحلال الخلقي، والتجاهر بالمعاصي في المتنزهات، وأماكن الفرجة، وشواطئ النيل، وغيرها من الأماكن[63].

وقد كان المسلمون يفرحون إذ توافق عيد المسلمين مع عيد الأقباط كما حدث في عام 868هـ/1463م إذ وافق عيد الفطر للمسلمين عيد ميكائيل للقبط، وتكرر الأمر في عام 894هـ/1488م، ووافق عيد الفطر أول توت، وهو عيد النوروز عند القبط[64]، وقد شارك المسلمين الأقباط احتفالاتهم في مثل خميس العهد "**العدس**" حيث شاركهم المسلمين الفرحة والخروج وشراء البخور والحلي، وإهداء النصارى المسلمين الأطعمة، والحلوى، والفاكهة، وبالأخص العدس، والسمك، والبيض[65]، وكذلك مشاركتهم الأقباط في موسم الغطاس حيث يتهادون بعيدان القصب، ونفس الأمر ينطبق على عيد الزيتونة من اجتماع المسلمين، والأقباط في أماكن الفرجة، والمتنزهات، والمياه[66]، وقد يأخذ أحد الفقهاء على المسلمين مشاركة أهل الذمة لاحتفالاتهم، وأعيادهم حيث يشاركوهم في التوسعة على أهل البيت، والكسوة بل، ومهاداتهم في مواسمهم، وبالتالي يرسل أهل الكتاب بعض الهدايا للمسلمين في أعيادهم، ويفرحون جدا بقبول المسلمين لهذا، وهذا بخلاف الاحتفالات معهم، ومشاركتهم الفرحة[67]، ورغم اعتراض هذا الفقيه على تلك الأفعال إلا أنها أستمرت حتى الأن بما يدل على أن روح التآخي والوئام لا يغيرها حتى قول فقهاء الدين، فقد حث الدين الإسلامي على حسن التعامل مع أهل الذمة.

ويعد عيد الشهيد من الاحتفالات التي ارتبطت بنهر النيل، وشارك المسلمون هذه الاحتفالات مع إخوانهم الذميين حيث استمر يومين بثلاث ليال تقام الخيام بأعداد هائلة على ساحل النيل، وفوق الجزر، ويصاحب ذلك شتى أنواع اللهو، والمرح[68]، وفي عام 896هـ/1490م كان ليلة عيد الفطر هو وفاء النيل "**فأخر السلطان فتح السد... وفتح في اليوم الثاني من شوال، ووافق ذلك خامس عشر مسري القبطي، فصار العيد عيدان**" على حد قول المؤرخ ابن إياس[69]، أما اليهود فقد اعتادوا في عيد الفطير على تناول الفطير المصنوع بدون خميرة، وملح علاوة على اللحم، وبعد هذا العيد هناك عيد آخر هو عيد الأسابيع، ويسمونه عيد العنصرة، ويكون بعد الفطر بسبعة أيام، ويأكلون فيه القطايف، ويتفننون في عملها، ولكن يبدو من خلال المصادر العربية أن المصريين، والأقباط لم يكونوا يسهمون في إحياء هذه الأعياد بشكل فعال، وذلك لما اشتهر عن اليهود من الحرص على العزلة[70]، وقد أشار أحد الفقهاء أن اليهود كانوا يصنعون الكعك، ويبيعونه للمسلمين في عيد الفطر[71]، فقد كان توافق أعياد المسلمين مع أعياد القبط تكاد تكون قليلة، وإن حدثت تكون الفرحة عامة لكل المجتمع المصري، وقد نرى نفس الوضع بالنسبة للعصر الحالي؛ فالمجتمع المصري بطبعه مسلمين، وذميين يميل إلى الفرحة والسرور بطبعه، ويبحث عنها بشتى الطرق.

وعموما أشار ابن الحاج لتأثير أهل الذمة في عادات، وتقاليد المجتمع المصري في حياتهم اليومية[72]، وهذا ما جعل كرتباى عند مقابلته سليم القانونى، ووقوفه أسير بين يديه يقول له: "**قد رأينا في التواريخ أن الملوك التي كانت قبلنا من الأتراك والأكراد... كان النصارى إذا قالوا لهم قولا وحلفوا لهم عليه، أو قالوا للنصارى قولا وعاهدوهم عليه لا يخلفونهم فيه**"[73] بما ينم عن توافر الاحترام المتبادل بين الحكام وأهل الذمة.

ومن دلائل روح السلام الاجتماعي ما حدث في عام 714هـ/1314م حين استعار الأقباط بعض قناديل جامع عمرو بن العاص؛ لكي يستخدموها في أحد اجتماعاتهم الدينية في الكنيسة المعلقة بمصر القديمة ؛ لدرجة وصلت لقول أحد القضاة للسلطان الناصر محمد "**أنت سلطت الأقباط على المسلمين وقويت دينهم**"(74).

ولم يقتصر اهتمام سلاطين المماليك على الأوقاف الإسلامية فقط، بل حظيت الأوقاف الذمية برعايتهم واهتمامهم، وليس أدل على ذلك من المراسيم التي أصدرها سلاطين المماليك إلى رهبان دير سانت كاترين، والتي تتضمن صراحة على ألا يتعرض أحد لأوقافهم، كما توصي بالرهبان، وأوقافهم التي بالديار المصرية(75).

وأخيرا لابد هنا أن نشير إلى أن طبيعة تعامل السلطة الحاكمة مع أهل الذمة كانت ذا طابع خاص جدا، فقد كان عليهم تطبيق مبدأ العدالة التي كانت صورة لأسلوب حكمهم أمام المجتمع المصري، بالإضافة لذلك كان عليهم كسب تعاطف، وتأييد رجال العمامة من جانب آخر عن طريق العديد من مضايقات أهل الذمة؛ لذا فقد تنوعت العلاقة بين الإثنين ما بين الشدة واللين شريطة التحكم في مجريات الأمور التي سرعان ما وقعت من أيديهم أحيانا، وعجزوا عن فرض السيطرة عليها، بينما في الفترة الأخيرة من حكمهم كان تخبطهم واضحاً على المستوى العام، فقد فقدوا الاتزان، والتصرف بحنكة في إدارة الأمور؛ مما جعلهم موضع نقد العديد من المؤرخين والباحثين؛ ولذا فلم يكن غريبا أن يصف أهل الذمة أنفسهم بمصر بالمضطهدين للعديد من أساليب فرض السيطرة إرضاءً لرجال الدين والمجتمع المصري، في حين يمكن أن نصف ذلك أنه سمات عصر وأسلوب حكم، وإدارة لسياستهم الداخلية حفاظاً على الحكم، ويُعد نظر مغلف بفلسفتهم الخاصة التي ربما لم يدركها المجتمع المصري في تلك الفترة، فقد غرق المجتمع المصري فيما يسمى بالفتن الطائفية، ووجد من ينمى هذا. ويجب ألا ننسى أن ذلك العصر هو ما عُرف في مصادر الشرق الإسلامي، والغرب الميسيحي باسم عصر أو عصور الإيمان، وبذلك تكون كثير من الأعمال التي مورست ناتجة عن مسحة دينية عاشها العالم الوسيط آنذاك.

أهم نتائج البحث

- كانت الحروب الصليبية من قبل الغرب سبباً مباشراً لتأجج المشاعر بين أصحاب الديانات المختلفة، وعلى الجانب الأخر (المشرق) ظهرت السلطة الحاكمة بدور حماه الدين الإسلامي، ومن ثم أُستغل الدين المسيحي ليكون قناعاً من أجل الحروب الاستعمارية.
- التزم سلاطين دولة المماليك بتطبيق مبادئ تعاليم الدين الإسلامي في رعاية أهل الذمة، وتطبيق العدالة تجاه أبناء الأقليات الدينية، وهذا بصرف النظر عن بعض الفترات التي عانى منها أهل الذمة بطش السلطة الحاكمة ارضاءاً لأهل الذمة.
- تلخصت أراء فيما يسموه البعض اضطهاد في عدة نقاط ألا وهى:

أ: هدم بعض الكنائس، والأديرة، وحل أوقافهم، والاستيلاء عليها.

ب: التضييق على ملابسهم، وأسلوب حياتهم الاجتماعية بشكل عام.

ج: إرهاقهم بالمال كمصادرات العديد من كبار رجال أهل الذمة كما حدث في أعوام 791هـ/1388م، 817هـ/1414م، 919هـ/1513م، وهذا بخلاف فرض الضرائب من أجل النفقة على الجند لقتال العثمانيين في حلب، مع الأخذ في الاعتبار أن هذا الأمر من مصادرات، وضرائب طبق على جميع المصريين بصرف النظر عن الديانة.

- تسببت رعونة العقوبة، والتأرجح من قضية لأخرى على حسب أهواء القاض أو السلطة الحاكمة في الخلافات المشتركة بين المسلمين، والنصارى إلى زيادة المشاحنات مثل ما حدث في أعوام 745هـ/1344م، 785هـ/1383م، 843هـ/1439م، ورغم ذلك كانت تلك الحوادث قليلة، ونادرة.
- كانت بعض القيود تجاه أهل الذمة سبباً إلى دخولهم الإسلام جبراً مثلما حدث في أعوام 781هـ/1379م، 785هـ/1383م، 836هـ/1432م، وإن كانت حالات فردية إنما حدثت، وزادت من المشاحنات.

- تمتع أهل الذمة بمناصب لم يحظى بها الكثير من المسلمين مثل توليهم لأغلب المناصب الإدارية للبلاد، كما عملوا بالتجارة، وكل ما يرتبط بالربح المادي، وهذا بخلاف عملهم في كتابة الخراج، والمهارة في جمع الضرائب بما جعلهم ذات وضع اجتماعي مرموق، ووصل الأمر لأخذ ألقاب المسلمين مثل الشيخ الموفق، والشيخ الصفي.
- أحتفظ أهل الذمة بنظمهم الخاصة في العادات، والتقاليد كما احتفظوا بكنائسهم، ومعابدهم في سائر البلاد المصرية، وظهر ذلك من خلال مشاهدات العديد من الرحالة.
- ظهر ترابط أهل الذمة مع المسلمين في العديد من المناسبات العامة الخاصة بالسلطة الحاكمة، كالمشاركة في الاحتفال بإعادة الخلافة العباسية بمصر على يد سلطانهم الظاهر بيبرس عام 659هـ/1260م، وأثناء عودة سلطانهم الظاهر برقوق لعرش السلطنة مرة ثانية عام 792هـ/1390م.

هوامش إدعاء الفتن الطائفية

(1) سعيد عبد الفتاح عاشور، المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك، (الطبعة الأولى، النهضة العربية، القاهرة، 1962م)، ص42؛ حامد الطاهر، الفلسفة الإسلامية، (إصدارات خاصة، ع 108، هيئة قصور الثقافة، القاهرة، 2012 م)، ج1، ص137، 138.

(2) قاسم عبده قاسم، دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي عصر سلاطين المماليك، (ط1، المعارف، القاهرة، 1983م)، ص72.

(3) ابن شداد، كتاب تاريخ الملك الظاهر بيبرس، (تحقيق أحمد حطيط، الذخائر، ع 190، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، 2009م)، ص59، 274 ؛المقريزي، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقريزية، (مكتبة الآداب، القاهرة، 1996م)، ج4، ص418، 419، 424–428؛العيني، عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان، (تحقيق محمد محمد أمين، دار الكتب، القاهرة، 2010م)، ج2، ص110، ج5، ص72 ؛السخاوى، التبر المسبوك في ذيل السلوك، (تحقيق لبيبة إبراهيم مصطفى، نجوى مصطفى كامل، مراجعة سعيد عبد الفتاح عاشور، دار الكتب، القاهرة، 2005م)، ج1، ص102–105، 108، ج2، ص25، 26؛ابن الصيرفي، نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان، (تحقيق حسن حبشي، ط2، 2010م)، ج1، ص98، ج3، ص382، ج4، 326، 327؛ ابن إياس، كتاب تاريخ مصر المشهور ببدائع الزهور في وقائع الدهور، (تحقيق محمد مصطفى، ط2، دار الكتب، القاهرة، 2008م)، ج1 ق1، ص564، 566، ج1ق2، ص 348، 594، ج2، ص175، 204، 233، 259، 407، ج3، ص385، 386.

(4) بيبرس المنصوري، مختار الأخبار (تحقيق عبد الحميد صالح حمدان، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1993م) ص117 ؛ المفضل بن أبي الفضائل، النهج السديد والدر الفريد فيما بعد تاريخ بن العميد، تحقيق بلوشيه أدغار، (ج3، باريس، 2004)، ص40؛ المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، (تحقيق محمد مصطفى زيادة، ج1، ج2، سعيد عبد الفتاح عاشور ج3، ج4، ط3، دار الكتب، القاهرة، 2009م)، ج2، ص339 ؛ المقفي الكبير، تحقيق محمد اليعلاوي (ج2، ط1، دار المغرب الإسلامي، بيروت، 1991م)، ص539.

(5) قاسم عبده قاسم، المرجع السابق، ص92.

(6) ابن أبي الفضائل، المصدر السابق، ج3، ص96، 195؛ العيني، عقد الجمان، ج4، ص304؛ المقريزي، السلوك، ج2، ص339، 370؛ الخطط، ج4، ص405 ؛ المقفي الكبير، ج2، ص538، 539؛ القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، (ط3، دار الكتب، القاهرة، 2010م)، ج13، 278، وتعد برشلونة إحدى مدن الأندلس. انظر ياقوت الحموي، معجم البلدان، (ج1، دار صادر، بيروت، لبنان، 1977)، ص384.

(7) بيبرس المنصوري، التحفة المملوكية في الدولة التركية، (تحقيق عبد الحميد صالح حمدان، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1987)، ص220، 221؛ المقريزي، السلوك، ج2، ص339، 458؛ المقفي الكبير، ج2، ص538، 539؛ القلقشندي، صبح الاعشى، ج13، ص276.

(8) لمزيد من التفاصيل عن تعدي الدولة على الأوقاف، انظر أحمد عبد الرازق محمد، عوامل انهيار دولة سلاطين المماليك في مصر، (ط1، دارعين، القاهرة، 2017م)، ص160 وما بعدها.

(9) ابن إياس، بدائع، ج1 ق1، ص564.

(10) نفسه، ج2، ص183.

(11) المقريزي، السلوك، ج1 ق3، ص909، 911؛ الخطط، ج4، ص404؛ ابن الصيرفي، المصدر السابق، ج2، ص95، 453، 454؛ العيني، المصدر السابق، ج4، ص140، 141؛ ابن إياس، المصدر السابق، ج1 ق1، ص408، 551، 552، 578، ج1 ق2، ص605، 606.

(12) ابن تغري بردي، حوادث الدهور في مدى الأيام والشهور، (تحقيق فهيم محمد شلتوت، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، 1990م)، ج1، ص203، 216، 220.

(13) Harff, The Pilgremage of Arnold Von Harff, 1496- 1499, (ed) M. Lettes (Ledon), 1946 p,113.

(14) جوزيف بتس: (رحلة الحاج يوسف إلى مصر ومكة والمدينة 1680م)، (ترجمة: عبد الرحمن عبد الله الشيخ، سلسلة الألف كتاب الثاني، ع 189، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1995م)، ص31.

(15) ابن الصيرفي، المصدر السابق، ج1، ص267؛ العيني، المصدر السابق، ج5، ص156؛ ابن إياس، المصدر السابق، ج1 ق1، ص325، ج1 ق2، ص32، ج2، ص17، ج4، ص297؛.

(16) المقريزي، السلوك، ج2ق3، ص656.

(17) ابن حجر، إنباء الغمر بأنباء العمر، (تحقيق حسن حبشي، الأجزاء الأربعة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، 1998م)، ج1، ص273، 274.

(18) المقريزي، المصدر السابق، ج4 ق3، ص1170–1172.

(19) المقريزي، المصدر السابق، ج1 ق2، ص535، ج2ق1، ص220–228؛ ج2 ق2، ص816–818 ؛ الخطط، ج3، ص12، 49–51، ج4، ص96، 428–432، ابن إياس، المصدر السابق، ج1، ق1، ص325.

(20) المقريزي، السلوك، ج2 ق2، ص895، ج3 ق2، ص327.

(21) المقريزي، المصدر السابق، ج1ق1، ص911، ج2ق1، ص227، 228؛ الخطط، ج3، ص137، ج4، ص432؛ العيني، المصدر السابق، ج3، ص181، 184، ج4، ص141، 142؛ ابن الصيرفي، المصدر السابق، ج1، ص51، ج2، ص455.

(22) المقريزي، السلوك، ج2ق3، ص927.

(23) ابن إياس، المصدر السابق، ج1 ق2، ص250، 331؛ العيني، المصدر السابق، ج3، ص183، 184؛ ابن الصيرفي، المصدر السابق، ج3، ص252؛ السخاوى، المصدر السابق، ج4، ص12.

(24) المقريزي، المصدر السابق، ج2 ق3، ص922–926.

(25) ابن تغري بردي، المصدر السابق، ج1، ص298؛ السخاوي، المصدر السابق، ج4، ص12.

(26) القرآن الكريم، سورة هود، آية(118)؛ البلاذرى، البلدان وفتوحها وأحكامها، (تحقيق أيمن محمد عرفة، المكتبة التوفيقية، القاهرة، ب.ت)، ص259؛ الكندي، فضائل مصر المحروسة، (تحقيق على محمد عمر، التراث، الأسرة، القاهرة، 1997م)، ص9،

14؛ابن زولاق، فضائل مصر وأخبارها وخواصها، (تحقيق على محمد عمر، الأسرة، الهيئة، القاهرة، 1999م)، ص6-9؛المقريزي، الخطط، ج1، ص39.

(27) قاسم عبده قاسم، المرجع السابق، ص72.

(28) ابن الأزرق، بدائع السلك في طبائع الملك، (ط2، س التراث، مكتبة الأسرة، الهيئة، القاهرة، 2007م)، ص539، 540؛ حامد الطاهر، المرجع السابق، ج2، ص731، لمزيد من التفاصيل أنظر؛ابن مماتى، قوانين الدواوين، (ترجمة عزيز سوريال عطية، مدبولي، القاهرة، 1991م)، ص317، 318؛ المقريزي، الخطط، ج1، ص122، 123؛ وعن الجزية انظر ابن عبد الحكم، فتوح مصر وأخبارها (ط2، صفحات من تاريخ مصر، ع 10، مدبولي، القاهرة، 1999م)، ص151-156.

(29) القلقشندى، المصدر السابق، ج5، ص490، 491.

(30) ابن شداد، المصدر السابق، ص247، 282.

(31) العيني، المصدر السابق، ج5، ص156؛ ابن الصيرفي، المصدر السابق، ج2، ص401؛ السيوطى، تاريخ الخلفاء، (تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، ياسر صلاح عزب، المكتبة التوفيقية، القاهرة، 2008م)، ص535؛ حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة، (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 2004م)، ج2، ص231.

(32) Meshullam Ben manahem, Itinerary of Rabbi meshullam benmenahem of 1481 (ed) Adler, in J T, (London) 1930 p.162, 167 ; Obadiah Jara Da Bertinoro, Itinerary of Obadiah 1487-1490AD,in J.T. (ed) Adler (London) 1930،p.231.

(33) المقريزي، خطط، ج4، ص349-366 ص409-437.

(34) القلقشندي، المصدر السابق، ج11، ص392، 393.

(35) Meshullam Ben manahem، Op.cit، p162

(36) Obadiah Jara Da Bertinoro،Op.cit, p222

(37) Meshullam Ben manahem، Op.cit، p.172

(38) Obadiah Jara Da Bertinoro،Op.cit، p.222

(39) Fabri, F. Voyage en Egypt de Felix Fabri, (ed) masson. j, (Paris)1975, vol, II p.567.

(40) Harff، Op.cit p.113

(41) Thenoud، j. le voyage de autre mer de jeun thenoud، (paris)، 1888, p.51.

(42) Joos van Ghistele, voyage en Egypt (1842-1483) (ed) Bauwens(Bruxelles) p.20

(43) عاشور، المرجع السابق، ص40، 41؛ Obodiah, op.cit, p,223, 226, 229

(44) Baumgarten, The travel of martin Baumgarten through Egypt,Syria, palstine (London) N.D p.458.

(45) قاسم عبده قاسم، المرجع السابق، ص75.

(46) المقريزي، الخطط، ج2، ص189؛ ابن تغري بردي، المصدر السابق، ج1، ص131؛ السخاوى، المصدر السابق، ج2، ص89، 91؛ جوزيف بتس، المصدر السابق، ص37.

(47) Meshullam Ben manahem،Op.cit,p.172

(48) Thenoud، Op.cit, p.51

(49) Obadiah Jara Da Bertinoro،Op.cit، p.211, 228

(50) عبد الوهاب المسيري، الاقليات اليهودية بين التجارة والادعاء القومي (دار نافع، القاهرة، 1975م)، ص39-41؛ مارجوليز، وغيره، تاريخ الشعب اليهودي، (نيويورك، 1964م)، ج1، ص133-135؛ شاحاك اسرائيل، الديانة اليهودية وطأة ثلاثة آلاف سنة (ترجمة صالح علي، بيسان –بيروت، 1995م)، ص91؛ قاسم عبده قاسم، اليهود في مصر من الفتح العربي حتى الفتح العثماني، (ط1، دار الفكر، القاهرة، 1987م)، ص24-27، 63-65.

(51) Meshullam Ben manahem، Op.cit, 160

(52) المقريزي، السلوك، ج3 ق2، ص704، 705؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، (تحقيق محمد فهيم شلتوت، ط2، دار الكتب المصرية، القاهرة، 2006م)، ج7، ص109، ج12، ص3؛ العيني، عقد الجمان، ج1، ص296، 297.

(53) ابن إياس، المصدر السابق، ج3، ص112، 113.

(54) ابن تغري بردي، المصدر السابق، ج8، ص51، 52 ؛ ابن إياس، المصدر السابق، ج1 ق1، ص383، 384.

(55) المقريزي، المصدر السابق، ج4 ق1، ص313، 314 ؛ ابن إياس، المصدر السابق، ج2، ص20، 21.

(56) المقريزي، المصدر السابق، ج4 ق1، ص318.

(57) ابن إياس، المصدر السابق، ج1 ق2، ص124.

(58) ابن تغري بردي، المصدر السابق، ج7، ص206، 207 ؛ ابن إياس، المصدر السابق، ج2، ص281 –283.

(59) قاسم عبده قاسم، المرجع السابق، ص76، 77.

(60) ابن الأخوة، معالم القربة في أحكام الحسبة، (تحقيق محمد محمود شعبان، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1976 م)، ص43.

(61) ابن الحاج، المدخل، (تحقيق أحمد فريد المزيدي، الكتبة التوفيقية، القاهرة)، ج2، ص304.

(62) ابن تغري بردي، حوادث الدهور، ج1، ص148، 149.

(63) المقريزي، السلوك، ج2 ق2 ص451 ؛ خطط ج1، ص68، 70؛ ابن إياس، نزهه الامم في العجائب والحكم، (تحقيق محمد زينهم محمد عزب، ط1، مدبولي، القاهرة، 1995م)، ص93–95؛ ابن الحاج، المصدر السابق، ج2، ص 300.

(64) ابن تغري بردي، حوادث الدهور، ج3، ص472؛ ابن إياس، بدائع، ج2، ص420، ج3، ص267

(65) المقريزي، الخطط، ج2، ص392؛ ابن الحاج، المصدر السابق، ج2، ص152، 153.

(66) ابن الحاج، المصدر السابق، ج2، ص56، 57.

(67) نفسه، ج2، ص44–48.

(68) المقريزي، المصدر السابق، ج1، ص110، 111.

(69) ابن إياس، المصدر السابق، ج3، ص284.

(70) المقريزي، المصدر السابق، ج4، ص365؛ القلقشندي، صبح، ج2، ص427؛ زبيدة عطا، يهود العالم العربى، (ط1، دار عين، القاهرة، 2004م)، ص26، 27.

(71) ابن الحاج، المصدر السابق، ج1، ص287.

(72) نفسه، ج1 ص278–279، 281 ج2 ص66–68، 300.

(73) ابن زنبل الرمال، واقعة السلطان الغوري مع سليم العثماني (القاهرة، 1278هـ)، ص39.

(74) المقريزي، السلوك، ج2ق1، ص135.

(75) محمد محمد أمين، الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر (648–923هـ/1250–1517م) (دار الكتب، القاهرة، 2014م)، ص129.

قائمة المصادر والمراجع

- ابن الأخوة، معالم القربة في أحكام الحسبة، تحقيق محمد محمود شعبان، الهيئة العامة للكتاب، (القاهرة)، 1976م.
- ابن الأزرق، بدائع السلك في طبائع الملك، ط2، س التراث، مكتبة الأسرة، الهيئة، (القاهرة)، 2007م.
- ابن إياس: (محمد بن أحمد بن إياس الحنفي المصري، ت 930هـ)، كتاب تاريخ مصر المشهور ببدائع الزهور في وقائع الدهور، تحقيق محمد مصطفى، ست أجزاء، ط2، دار الكتب، (القاهرة)، 2008م.

- نزهة الأمم في العجائب والحكم، تحقيق محمد زينهم محمد عزب، ط1، مدبولي، (القاهرة)، 1995م.
- البلاذري: (أبو العباس أحمد بن يحيى بن جابر، ت 289هـ)، البلدان وفتوحها وأحكامها، تحقيق أيمن محمد عرفة، المكتبة التوفيقية، (القاهرة)، ب.ت.
- بيبرس المنصوري: (ركن الدين بيبرس بن عبد الله، ت 725هـ)، (نائب السلطنة في مصر)، التحفة المملوكية في الدولة التركية، تحقيق عبد الحميد صالح حمدان، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، (القاهرة)، 1987م.
- مختار الأخبار، تحقيق عبد الحميد صالح حمدان، الطبعة الأولى، الدارالمصرية اللبنانية، (القاهرة)، 1993م.
- ابن تغري بردي: (جمال الدين ابي المحاسن، يوسف بن تغري بردي الأتابكي، ت 874هـ)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، تحقيق محمد فهيم شلتوت، ط2، دار الكتب المصرية، (القاهرة)، 2006م.
- حوادث الدهور في مدى الأيام والشهور، تحقيق فهيم محمد شلتوت، ج1، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، (القاهرة)، 1990م.
- ابن الحاج، المدخل، (تحقيق أحمد فريد المزيدي، الكتبة التوفيقية،)القاهرة)، ب.ت
- جوزيف بتس: (رحلة الحاج يوسف إلى مصر ومكة والمدينة1680م)، ترجمة: عبد الرحمن عبد الله الشيخ، سلسلةالألف كتاب الثاني، ع 189، الهيئة العامة للكتاب، (القاهرة)، 1995م.
- ابن حجر: (شهاب الدين أبو العباس أحمد العسقلاني، ت 852هـ/ 1448م)، إنباء الغمر بأنباء العمر، تحقيق حسن حبشي، الأجزاء الأربعة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، (القاهرة)، 1998م.
- ابن زنبل الرمال، واقعة السلطان الغوري مع سليم العثماني (القاهرة)، 1278هـ.
- ابن زولاق، فضائل مصر وأخبارها وخواصها، تحقيق علي محمد عمر، الطبعة الثانية، الخانجي، (القاهرة)، 2000م.
- السخاوي: (محمد بن عبد الرحمن السخاوي، ت 902هـ)، التبر المسبوك في ذيل السلوك، تحقيق لبيبة إبراهيم مصطفى، نجوى مصطفى كامل، مراجعة سعيد عبد الفتاح عاشور، الأجزاء الأربعة، دارالكتب، (القاهرة)، 2005م.
- السيوطي: (الإمام الحافظ جلال الدين بن أبي سعيد سيدي عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ت911هـ)، حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، جزءان، ط1، المكتبة العصرية، صيدا، (بيروت)، 2004م.
- تاريخ الخلفاء، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، ياسر صلاح عزب، المكتبة التوفيقية، (القاهرة)، 2008م.
- ابن شداد: (عز الدين محمد بن علي بن إبراهيم بن شداد، ت 684هـ)، كتاب تاريخ الملك الظاهر بيبرس، تحقيق أحمد حطيط، الذخائر، ع 190، الهيئة العامة لقصور الثقافة، (القاهرة)، 2009م.
- ابن الصيرفي: (الخطيب الجوهري علي بن داود، ت 900هـ)، نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان، تحقيق حسن حبشي، الأجزاء الأربع، ط2، دار الكتب، (القاهرة)، 2010م.
- ابن عبد الحكم: (عبدالرحمن بن عبدالله، ت257هـ)، فتوح مصر وأخبارها، ط2، مدبولي، (القاهرة)، 1999م.
- العيني: (بدر الدين محمود، ت 855هـ)، عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان، تحقيق محمد محمد أمين، أجزاء منوعة، دار الكتب، (القاهرة)، 2010م.
- القلقشندي: (شهاب الدين أبو العباس أحمد بن علي، ت 821هـ)، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، أجزاء متنوعة، ط3، دار الكتب، (القاهرة)، 2010م.
- ابن الكندي: فضائل مصر المحروسة، تحقيق علي محمد عمر، مكتبة الأسرة، (القاهرة)، 1997م.
- المفضل بن أبي الفضائل، النهج السديد والدر الفريد فيما بعد تاريخ بن العميد، تحقيق بلوشيه أدغار، ج3، (باريس)، 2004م.
- المقريزي: (تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر بن محمد، ت 845هـ/ 1441م)، السلوك لمعرفة دول الملوك، تحقيق محمد مصطفى زيادة، ج1، ج2، سعيد عبد الفتاح عاشور ج3، ج4، ط3، دار الكتب، (القاهرة)، 2009م.

- المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقريزية، جزءان، مكتبة الآداب، (القاهرة)، 1996م.
- المقفي الكبير، تحقيق محمد اليعلاوي، ج2، ط1، دار المغرب الإسلامي، (بيروت)، 1991م
- ابن مماتي: (الأسعد بن المهذب بن أبي مليح، ت 606هـ)، قوانين الدواوين، ترجمة عزيز سوريال عطية، مكتبة مدبولي، (القاهرة)، 1991م.
- ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج1، دار صادر، بيروت، 1977م.

قائمة المراجع: –

- أحمد عبد الرازق عبد العزيز محمد، عوامل انهيار دولة سلاطين المماليك في مصر، ط1، دار عين، (القاهرة)، 2017 م.
- حامد الطاهر، الفلسفة الإسلامية، ج1، إصدارات خاصة، ع 108، هيئة قصور الثقافة، (القاهرة)، 2012 م
- عبد الوهاب المسيري، الاقليات اليهودية بين التجارة والادعاء القومي، دار نافع، (القاهرة)، 1975م.
- سعيد عبد الفتاح عاشور، المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك، الطبعة الأولى، النهضة العربية، (القاهرة)، 1962م.
- زبيدة عطا، يهود العالم العربى، ط1، دار عين، (القاهرة)، 2004 م
- شاحاك اسرائيل، الديانة اليهودية وطأة ثلاثة آلاف سنة، ترجمة صالح علي، بيسان (بيروت)، 1995م.
- قاسم عبده قاسم، دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي عصر سلاطين المماليك، ط1، المعارف، (القاهرة)، 1983م.
- قاسم عبده قاسم، اليهود في مصر من الفتح العربي حتى الفتح العثماني، ط1، دار الفكر، (القاهرة)، 1987م.
- مارجوليز، وغيره، تاريخ الشعب اليهودي، ج1، (نيويورك)، 1964م. محمد محمد أمين، الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر (648–923هـ/1250–1517م)، دار الكتب، (القاهرة)، 2014م.
- **المصادر والمراجع غير المعربة:**

- Baumgarten, The travel of martin Baumgarten through Egypt, Syria, palstine (London) N.D.
- Fabri, F. Voyage en Egypt de Felix Fabri, (ed) masson. j, (Paris)1975, vol, II.
- Joos van Ghistele, voyage en Egypt (1842-1483) (ed) Bauwens (Bruxelles).
- Meshullam Ben manahem, Itinerary of Rabbi meshullam ben menahem of 1481 (ed) Adler, in J T, (London) 1930.
- Obadiah Jara Da Bertinoro, Itinerary of Obadiah 1487-1490AD,in J.T. (ed) Adler (London) 1930.
- Thenoud, j. le voyage de autre mer de jeun thenoud, (paris) 1888.